

سياسات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

في ظل برنامج "رؤية 2030"

Economic Diversification Policies in Saudi Arabia
under the "Vision 2030" programسلمى مميش¹، أسماء رقيق²¹ المدرسة العليا للتجارة، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم التجارية، الجزائر، s_memiche@esc-alger.dz² المدرسة العليا للتجارة، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم التجارية، الجزائر، i_rekik@esc-alger.dz

تاريخ النشر: 2025/03/17

تاريخ القبول: 2025/02/20

تاريخ الاستلام: 2024/11/30

ملخص:

يظهر هذا البحث أهمية التنويع الاقتصادي ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة خاصة في الدول الريعية، حيث أن العديد من اقتصاديات الدول النامية النفطية لا تستثمر إيراداتها بشكل فعال في تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قوة واستقراراً، ويرجع ذلك إلى العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها. جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية تنويع اقتصادها من خلال برنامج "رؤية 2030".

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن المملكة العربية السعودية استطاعت بفضل برنامجها الإصلاحي زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشير التوقعات المستقبلية بأن الاقتصاد السعودي سيعتمد مستقبلاً على ثلاث قطاعات أساسية، وهي: قطاع الخدمات، إنتاج المعادن وتوليد الطاقة وقطاع النفط والغاز.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاستدامة، النمو الاقتصادي، السعودية.

تصنيفات JEL : O14, Q56, E60, N15

Abstract:

This research shows the importance of economic diversification and its contribution to achieving economic growth and sustainable development, especially in rentier countries, as many economies of oil developing countries do not invest their revenues effectively in diversifying the economy and making it more robust and stable, due to many of the social and political challenges they face. This paper sheds light on Saudi Arabia's experience in diversifying its economy through the "Vision 2030" program.

We came to the conclusion that the Kingdom of Saudi Arabia, thanks to its reform program, was able to increase the contribution of non-oil sectors in the composition of GDP, and future expectations indicate that the Saudi economy will depend in the future on three main sectors, namely: Services, Mineral Production and Power Generation, and Oil and Gas.

Keywords: Economic Diversification, Sustainability, Economic Growth, Saudi Arabia.

Jel Classification Codes: O14, Q56, E60, N15

1. مقدمة:

إن اعتماد الدول النامية على الريع النفطي بشكل كبير يجعلها أكثر عرضة للتحديات الاقتصادية، مثل "لعنة الموارد" و"المرض الهولندي"، حيث تؤدي تذبذبات أسعار النفط إلى تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد المحلي، مما يعوق النمو ويحد من قدرة هذه الدول على التنويع الاقتصادي. وكسائر الدول النامية اعتمدت المملكة العربية السعودية بنسبة عالية على قطاع النفط لفترات طويلة من الزمن مما جعلها عرضة لتحديات اقتصادية متنوعة، من أبرزها التقلبات الحادة في أسعار النفط التي أثرت بشكل كبير على استقرار الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي.

وفي ظل هذه التحديات، سعت المملكة العربية السعودية إلى تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال برنامج الإصلاحات الذي أطلقته في عام 2016 تحت رؤية المملكة 2030. يهدف هذا البرنامج إلى تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق تنوع اقتصادي شامل. وتستند هذه الرؤية إلى سياسات محددة، مثل تطوير القطاعات غير النفطية كالسياحة، التكنولوجيا، الصناعة والطاقة المتجددة، إلى جانب تعزيز الاستثمار الأجنبي وتطوير سوق العمل المحلي من خلال برامج التوطين وتدريب القوى العاملة السعودية. وقد أظهرت العديد من التجارب الدولية أن التنويع الاقتصادي يساعد على تعزيز الاستقرار المالي، وزيادة القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تسعى المملكة لتحقيقه من خلال هذه السياسات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا الطرح نصيغ إشكالية بحثنا كما يلي:

"ما هي السياسات المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية للتوجه نحو التنويع الاقتصادي؟"

ومن هذا المنطلق سوف نحاول تسليط الضوء على مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي، كما نستعرض في هذه الدراسة قراءة تحليلية لبرنامج "رؤية 2030" من جانبه الاقتصادي.

1.1 الفرضيات

ولمعالجة الإشكالية يمكننا وضع الفرضيات البحثية التالية:

- التنويع الاقتصادي يعني وجود عدة قطاعات مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- لم تتمكن المملكة العربية السعودية منذ بداية البرنامج من زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- سيبقى قطاع النفط والغاز الطبيعي المهيمن الوحيد على الاقتصاد السعودي.

2.1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:

- توضيح المفاهيم العامة حول التنويع الاقتصادي؛
- إبراز دور التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛
- تسليط الضوء على واقع الاقتصاد السعودي في تطبيق برنامج "رؤية 2030"؛
- عرض آفاق سياسات التنويع المتبعة في الاقتصاد السعودي.

3.1 منهجية البحث

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معالجة واقع وآفاق سياسات التنويع الاقتصادي المتبعة في المملكة العربية السعودية.

2. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

في هذا المحور التمهيدي للدراسة سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

1.2 مراجعة الأدبيات السابقة

سيتم في هذا الجزء استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030. سيتم التركيز على التحليل النقدي لهذه الأبحاث مع إبراز ما يميز ورقتنا البحثية عنها.

❖ Abdulelah Darandary, David Haverlant, **Economic Diversification Under Saudi Vision 2030: Sectoral Changes Aiming At Sustainable Growth**, King Abdullah petroleum studies and research center, March 2021.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم الآثار الاقتصادية الكلية والهيكلية لأهداف التحول الرئيسية لرؤية 2030، مع التركيز على التنويع الاقتصادي والتعديلات القطاعية المرتبطة به، فمن خلال هذه الدراسة تم تحديد مجموعات من الأنشطة المترابطة موضوعياً والتي ستساهم أكثر من غيرها في عملية التنويع خلال هذا العقد. وتتمثل هذه المجموعات في قطاع البتروكيماويات وقطاع التصنيع المتقدم والخدمات. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق مؤشر شانون - ويفر على متغير الناتج المحلي الإجمالي القطاعي ودخل الأسر لقياس درجة التنويع في الاقتصاد السعودي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود بوادر تشير إلى تحرك المملكة نحو اقتصاد أكثر تقدماً واستدامة بشكل عام، في حين أن تحليل قطاع الطاقة يبين تحول المملكة العربية السعودية إلى مركز حديث للطاقة، يوفر الوقود وفقاً للطلب المستقبلي. كما يشير المقياس التطبيقي للتنويع الاقتصادي إلى وجود تحسن كبير في التنوع القطاعي على مدى العقد المقبل، الأمر الذي بدوره سيجعل الاقتصاد السعودي أكثر مرونة في مواجهة صدمات الطلب الخارجي. وبالنسبة لآليات التنويع التي يمكن تطبيقها على الاقتصاد السعودي هو تعزيز القطاع الخاص، تشجيع المحتوى المحلي، وإنتاج صادرات ذات قيمة مضافة أعلى، مما يجعل الاقتصاد أكثر اكتفاءً ذاتياً وأقل اعتماداً على الإيرادات المرتبطة بقطاع النفط والغاز الأساسي. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أغلب القطاعات المحورية للتنويع لازالت في بداياتها ولديها إمكانات هائلة للتوسع، لا سيما في خلق القيمة المضافة والمهارات عالية الوظائف، واكتساب المعرفة والتكنولوجيات الجديدة، وإرساء أساس للبحث والتطوير المحليين.

بشكل عام، ترصد الدراسة كيف يمكن لتنفيذ أهداف التحول الرئيسية لرؤية 2030 في نقل الاقتصاد السعودي نحو نموذج نمو مستدام، وذلك بشكل أساسي من خلال التنويع الاقتصادي القابل للاستمرار، ولكن ما يمكن ملاحظته في هذه الدراسة هو قلة التركيز على التحديات الاجتماعية، فعلى الرغم من تغطيته التغيرات القطاعية، لم يتناول البحث بشكل كافٍ التحديات الاجتماعية، مثل مقاومة التغيير في بعض القطاعات التقليدية، وعدم التأهيل المهني للقوى العاملة.

ما يميز دراستنا عن هذه الورقة البحثية هو تركيزنا على دراسة واقع التنوع الاقتصادي في ظل برامج رؤية 2030، حيث تم عرض محتوى البرنامج ومقارنة أهدافه المسطرة مع أهدافه المحققة، إضافة إلى دراسة تطور الناتج المحلي وقياس درجة التنوع الاقتصادي.

❖ Abdelkrim A. Guendouz, Saidi M. Oussaf, **The Economic Diversification in Saudi Arabia under the Strategic Vision 2030**, Academy of Accounting and financial studies journal, Volume 24, Issue 5, 2020.

الغرض من هذا البحث هو دراسة العوامل الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تؤثر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحليل الاستراتيجيات المتبعة في تنوع اقتصاد المملكة العربية السعودية خارج قطاع النفط. ومن أجل تحقيق الهدف من البحث تم إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد للفترة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1991-2016.

وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر التنوع الاقتصادي ومجموعة المتغيرات المتمثلة في: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وأيضاً النسبة المئوية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (FDI) والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المئوية لمساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية غير النفطية. أما النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى وجود علاقة سلبية مع التنوع الاقتصادي.

يمكن للناتج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية أن توفر مقياساً يمكن لصانعي السياسات استخدامه لوضع الاستراتيجيات اللازمة لقياس التنوع الاقتصادي المستهدف كركيزة من ركائز رؤية 2030، ولضمان اقتصاد قوي ومستدام. لكن ما يمكن ملاحظته هو عدم التطرق بشكل مفصل للبرامج والسياسات التي تبنتها المملكة العربية السعودية منذ 2016 قصد تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، وهو الجانب الذي يميز بحثنا عن هذه الورقة البحثية، فقد ركزنا على تحليل الواقع الاقتصادي للمملكة وفي نفس الوقت عرض مختلف الاستراتيجيات المتبعة لتقليل ارتباط الإيرادات مع قطاع النفط.

❖ خالد هاشم عبد الحميد، **التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتوضيح جهود الحكومة المبذولة في هذا المجال، إلى جانب عرض أهم الفرص والتحديات التي تواجه المملكة في تحقيق هدف التنوع، كما تم دعم الجانب التحليلي بدراسة قياسية لأثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يتطلب التحول من نموذج النمو الحالي القائم على النفط كمصدر رئيسي للتصدير والدخل إلى نموذج النمو القائم على التنمية المتوازنة، وذلك من خلال زيادة المساهمة النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد قامت المملكة بجهود كبيرة في هذا المجال منذ بداية السبعينات حتى وقتنا الحالي إلا أن النتائج المحققة في مجال التنوع لا تزال محدودة، وذلك لوجود مجموعة من العقبات التي تواجه التنوع. وقصد التغلب على هذه العقبات أولت المملكة أهمية كبيرة لبرنامج رؤية المملكة 2030 بهدف تحقيق التنوع من خلال مجموعة من الأدوات، منها مراجعة قائمة أولويات الانفاق الحكومي،

والعمل على رفع مستويات الكفاءة من خلال النظر في دعم مصادر الطاقة ودعم المحروقات، والعمل أيضا على تنويع مصادر العائدات من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الاستثمار، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم.

كما أكدت الدراسة على ضرورة أن تراعي السياسات الاقتصادية توزيع الفرص التنموية بشكل متوازن بين المناطق المختلفة، بحيث لا يقتصر النمو الاقتصادي على بعض المدن الكبرى فقط، بل يشمل جميع أنحاء المملكة.

تعتبر هذه الدراسة من أهم الأبحاث التي تناولت التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومن خلال قراءة وتحليل مضمونها استخلصنا وجود مجموعة من النقائص، ومن أهمها تركيز الدراسة الجوانب الكلية، فأغلب التحليل كان على مستوى السياسات العامة، مع إغفال أو غموض في معالجة التفاصيل الخاصة بتأثير هذه السياسات على القطاعات أو الأقاليم بشكل مفصل. كما لم يتناول البحث بشكل كافٍ كيفية تحفيز القطاع الخاص وتطوير البيئة المواتية له لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام.

ما يميز ورقتنا البحثية عن هذه الدراسة هو تركيزنا على دور برامج التنمية التي تناولتها رؤية 2030 في تحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال مقارنة الأهداف المسطرة والمحقة فعلياً خلال الفترة 2016-2022، والتوقعات المستقبلية في أفق 2030.

2.2 ماهية التنويع الاقتصادي

سنحاول في هذا الجزء عرض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

1.2.2 تعريف التنويع الاقتصادي

فيما يلي سنقدم بعض التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي:

- التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. ولا يستلزم ذلك بالضرورة زيادة في الإنتاج ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. (Anyaehe & Chukwudi, 2015, p. 89)

- المعهد العربي للتخطيط يعرف التنويع الاقتصادي على أنه الرغبة في زيادة عدد مصادر الدخل من أجل تحسين القدرة التنافسية الدولية لبلد ما، من خلال تحسين قدراته الإنتاجية في مختلف القطاعات. هناك وجهات نظر مختلفة حول التنويع الاقتصادي، البعض يربطه بالإنتاج ولمصادر الدخل، بينما يربطها آخرون بهيكل صادرات السلع. (Kobibi & bouziane, 2023, pp. 160,161)

كتلخيص للتعريفات السابقة، يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه جزء أساسي من النمو والتنمية الاقتصادية، يهدف إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تنويع الإنتاج والأسواق المستهدفة، وذلك قصد التخفيف من الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط.

2.2.2 أشكال التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي شكلين رئيسيين هما: (مسعودي، 2018، صفحة 227)

- أ. **تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** ويقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد، وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما يساعد هذا التنوع على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة.
- ب. **تنوع الأسواق:** ويقصد به تنوع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام، كما يساهم تنوع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني.

3.2.2 أهداف التنوع الاقتصادي:

- يمكن تلخيص أهم أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)
- تقليل المخاطر الاستثمارية، فإن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
 - تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات، فالدول التي تعتمد على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائدها من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
 - توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
 - تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
 - زيادة الطلب على العمالة وتقليص معدلات البطالة.

4.2.2 قياس التنوع الاقتصادي

يُقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان، الذي يعد الأكثر شيوعاً وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. (فرج، 2018، صفحة 167)

أ. مؤشر هيرفندال - هيرشمان (Hirshman - Herfindal)

من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: (بللعا، 2020، صفحة 81)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

ب. مؤشر تنوع الصادرات، مؤشر الأونكتاد

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادرات، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية: (بللعم، 2020، صفحة 81)

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

S_j: مؤشر تنوع الصادرات؛

H_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j؛

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

ت. مؤشر شانون للتنوع (مؤشر شانون-فينر)

وهو وسيلة لقياس تنوع الأنواع في المجتمع، يرمز له بالرمز H، كلما ارتفعت قيمة H زاد التنوع في مجتمع معين، وكلما انخفضت قيمة

H انخفض التنوع. تشير قيمة H = 0 إلى مجتمع يحتوي على نوع واحد فقط. ويحسب بالعلاقة التالية: (bobbitt, 2021)

$$H = -\sum p_i * \ln(p_i)$$

حيث:

Σ: رمز إغريقي ويعني المجموع؛

Ln: وتعني اللوغاريتم الطبيعي؛

p_i: نسبة المجتمع بأكمله المكون من الأنواع i.

3. تحليل واقع التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030

كسائر الدول الربية اعتمدت المملكة العربية السعودية لفترة طويلة من الزمن على مورد النفط لتمويل الاقتصاد، حيث مثل النفط ومشتقاته أكثر من 90% من عائدات صادرات المملكة، و75% من إيرادات الموازنة، وقد أدى هذا الاعتماد الملحوظ بدوره إلى مسار نمو اقتصادي متفاوت وغير منتظم للبلد، وجعلها عرضة للصدمات الخارجية مثل تقلب وانخفاض أسعار النفط، وسياسة تسقيف إنتاج

منظمة الأوبك، والاضطرابات الإقليمية خلال حربين متتاليتين في الخليج، والأزمات العالمية، (4, p. 2007, Rahmen) مما دفعها إلى البحث عن بدائل جديدة لتنويع الاقتصاد، وذلك من خلال تبني خطة شاملة طويلة المدى، سميت بمبادرة الرؤية السعودية 2030، حيث تهدف إلى تحسين مستوى المعيشي للمواطنين، تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد وتقليل الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره، وتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية. (مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، 2021، صفحة 4)

1.3 برامج مبادرة الرؤية السعودية 2030

في 25 أبريل سنة 2016 تبنت المملكة العربية السعودية أكبر مبادرة إصلاح هيكلي في تاريخها، وذلك بقيادة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وتسعى هذه الخطة التنموية لجعل السعودية نموذجاً اقتصادياً رائداً، ومن بين نقاط القوة التي تركز عليها السعودية لتحقيق برنامجها هو عمقها العربي والإسلامي، باعتبارها بلد الحرمين الشريفين وقبله أكثر من مليار مسلم، كما تملك السعودية قدرات استثمارية ضخمة يمكن أن تجعل اقتصادها أكثر تنوعاً، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاثة قارات. (رؤية 2030، 2021) وقد تضمنت الرؤية 11 برنامج، ستركز فيها على البرامج الاقتصادية: (رؤية 2030، 2024)

أ. برنامج تطوير القطاع المالي

أطلق هذا البرنامج عام 2018، قصد التركيز على زيادة فاعلية المؤسسات المالية السعودية، وتطوير السوق المالية، وتحويلها إلى سوق عالمية. وقد حقق فعلاً عدة نجاحات، منها إطلاق استراتيجية التقنية المالية وكذلك تشييد الأكاديمية المالية لتدريب وتطوير القادة الماليين، كما أصبحت السوق المالية السعودية من بين أكبر 10 أسواق عالمياً، حيث انضمت إلى المؤشرات العالمية الرائدة مثل "MSCI" و "P Dow Jones & S" و "FTSE Russell".

ب. برنامج الاستدامة المالية

يقوم برنامج الاستدامة المالية على عمل آلية للتخطيط المالي (التقاعد، الادخار) متوسط المدى، يساهم هذا البرنامج في الحفاظ على استدامة وقوة الاقتصاد السعودي، وتقديم ميزانية متوازنة، إضافة إلى سعيه لتحقيق الانضباط المالي، وتطوير المالية العامة من خلال إنشاء العديد من الكيانات، بما في ذلك هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والمركز الوطني لإدارة الدين، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية. وقد نجح البرنامج منذ إنطلاقه في تقليص نسب العجز بنسبة 13% خلال الفترة ما بين 2015-2021.

ت. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

أطلق هذا البرنامج عام 2019 بهدف تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وخلق فرص عمل متنوعة، والمساهمة في تأمين مستقبل مستدام للأجيال القادمة، ويحفز على نشر الطاقة النظيفة وتقليل انبعاث الكربون قصد الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060، كما عملت الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تم إنطلاقها حديثاً على تأمين سلاسل التوريد العالمية، وتصدير منتجات عالية التقنية إلى العالم، من خلال برامج مثل "صنع في السعودية" الذي يعمل على تعزيز المحتوى المحلي في القطاعات النفطية وغير النفطية.

ث. برنامج التخصيص

أطلق برنامج التخصيص عام 2018، ليركز على دعم نمو الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف المجالات كالنقل والصحة والتعليم، وتحديد الأصول والخدمات والموارد الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات، من أجل تحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة، وتخفيض تكلفتها على الأفراد والشركات.

ج. برنامج الاستثمارات العامة

انطلق هذا البرنامج عام 2017 بهدف جعل صندوق الاستثمارات العامة من أكبر الصناديق السيادية العالمية، كما يعمل على فتح مشاريع رائدة في عدة قطاعات. وبفضل البرنامج أصبحت المملكة أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والعالمية، كما وصلت أصول صندوق الاستثمارات سنة 2022 إلى 2.63 تريليون ريال، وأسهم ذلك في توفير 500 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتأسيس 79 شركة محلية، إضافة إلى إطلاق 5 مشاريع ضخمة تعمل في مجال السياحة والتقنيات الحديثة.

إلى جانب هذه البرامج الاقتصادية أطلقت المملكة مجموعة من البرامج الاجتماعية والصحية، هدفها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، تنمية القدرات البشرية، رقمنة الإدارة وتطوير المنظومة الصحية.

2.3 تقييم مدى تحقق أهداف البرامج الاقتصادية

خلال سنة 2022 قامت وزارة الاستثمار السعودية بنشر تقرير يوضح حصيلة الإنجازات منذ بداية تطبيق البرنامج، حيث تم من خلاله مقارنة الأهداف المسطرة مع الإنجازات الفعلية، وفي الجدول الموالي سنقوم بعرض أوجه المقارنة من الجانب الاقتصادي:

الجدول 01: مقارنة الأهداف الاقتصادية بالإنجازات الفعلية لسنة 2022

محول تنمية وتنويع الاقتصاد	الهدف	النتيجة
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار سعودي)	1.526	1.804
حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	%18.7	%25
نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز	%37	%59.5
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك	%2	%8
نسبة توظيف الصناعات العسكرية	%7.7	%12.6

المصدر: رؤية 2030، التقرير السنوي لرؤية 2030، المملكة العربية السعودية، 2022، ص 08 (تاريخ الاطلاع: 2024/07/20):

[DocDroid | pdf.التقرير السنوي لرؤية المملكة 2030 للعام 2022](#)

يتضح من الجدول أعلاه أن المملكة السعودية استطاعت أن تحقق أهداف البرنامج بقيم أعلى مما كان متوقع خلال الفترة 2016-2022، مما يدفعنا للحكم على مدى سعيها للوصول إلى اقتصاد مزدهر ومتنوع.

3.3 تطور الناتج المحلي الخام في السعودية خلال الفترة (2016-2023)

في الجدول التالي يمكن إظهار تطور الناتج المحلي الخام في السعودية حسب الأنشطة الاقتصادية:

الجدول 01: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016-2023)

الوحدة: مليار ريال سعودي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	2.497	2.681	3.174	3.144	2.753	3.257	4.157	4.00
الأنشطة النفطية	588	727	1.078	950	604	920	1.608	1.255
المساهمة %	23.5	27	34	30	22	28	39	31
الأنشطة غير النفطية	1.396	1.439	1.452	1.519	1.455	1.562	1.754	1.901
المساهمة %	56	54	46	48	53	48	42	47
الأنشطة الحكومية	487	491	559	583	577	577	603	629
المساهمة %	19.5	18	18	19	21	18	14.5	15.7
صافي الضرائب على المنتجات	26	23	85	92	117	198	191	218
المساهمة %	1	1	2	3	4	6	4.5	5.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية (تاريخ الاطلاع: 2024/07/06):

[الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية | الهيئة العامة للإحصاء \(stats.gov.sa\)](https://stats.gov.sa)

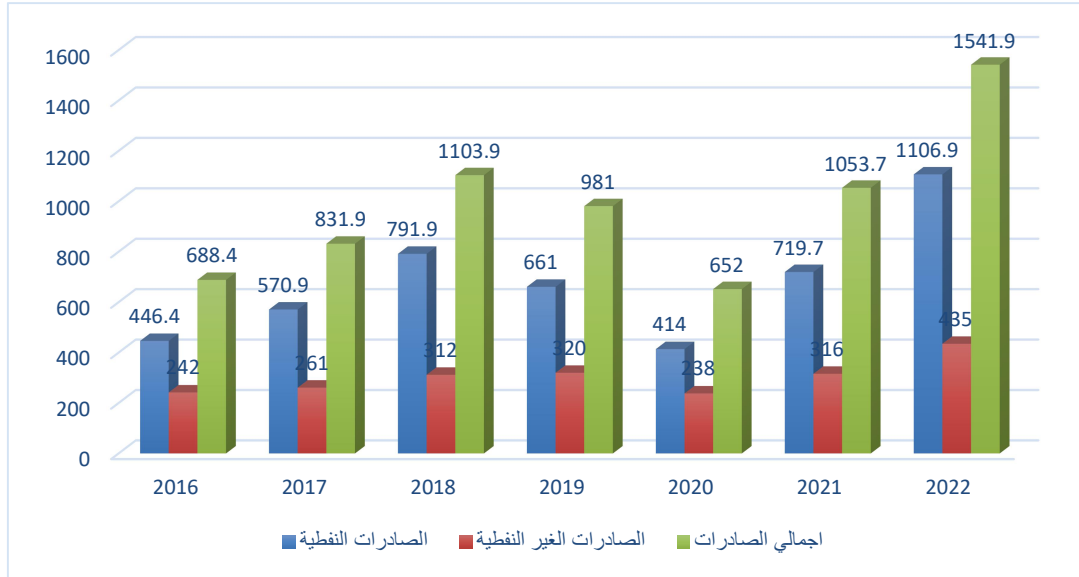
يتضح من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال الفترة 2016-2018 بـ 27.11%، وقد تزامن ذلك مع الانطلاق الفعلي في تطبيق البرنامج الإصلاحي، ولكن مع بداية ظهور الأزمة الصحية "كوفيد 19" تأثر الناتج انخفاضاً خلال السنتين 2019 و 2020 بنسبة 12.4%، وذلك نتيجة تراجع الطلب العالمي على منتجات الطاقة، وكذلك انخفاض المنتجات غير النفطية بـ 6 مليار سعودي خلال نفس الفترة، وذلك راجع إلى الحجر الصحي والتدابير الاحترازية للوقاية من انتشار الفيروس، والتي كانت نتيجتها غلق العديد من الأسواق المحلية وتأثر معظم الأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك فإن الاقتصاد السعودي أظهر مرونته في مواجهة الأزمة بتسخير كافة التجهيزات اللازمة على الصعيد الاقتصادي والصحي، مما سمح ذلك بارتفاع الناتج المحلي مرة أخرى سنة 2021 بنسبة 18% مقارنة بسنة 2020 وواصل في الزيادة إلى غاية وصوله سنة 2023 إلى 4 مليار ريال سعودي، وهي تعد القيمة الأعلى في تاريخ المملكة، ويعود ذلك إلى تحقيق النتائج المرجوة من البرنامج، كما أن المنتجات غير النفطية بلغت نسبة مساهمتها 47% خلال نفس السنة مقارنة بالمنتجات النفطية التي لم تتجاوز نسبة مساهمتها 31%، وهذا ما يدل على التنوع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر الوحيد للدخل.

4.3 تطور الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2022)

تعتبر تنمية الصادرات غير النفطية من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أي دولة ريعية ترغب في جعل اقتصادها متنوعاً، وهو ما ركزت عليه السعودية من خلال برنامجها الإصلاحي. وفي الجدول الموالي يمكن تتبع تطور الصادرات في السعودية منذ بداية تطبيق البرنامج:

الشكل 01: تطور الصادرات السعودية خلال الفترة (2016-2022)

الوحدة: مليار ريال سعودي



المصدر: هاجر سعدي، مراد شريف، التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 09، العدد 01، ص 156.

من خلال الشكل أعلاه يتضح وجود زيادة في إجمالي الصادرات بـ 415 مليار ريال سعودي خلال الفترة 2016-2018، وتشمل هذه الزيادة 70 مليار ريال متمثلة في الصادرات غير النفطية، وبحلول 2019 بدأت عملية التصدير في الانخفاض نتيجة تداعيات الأزمة الصحية، ليعود إلى الزيادة مجدداً خلال سنتي 2021 و2022، حيث قدر معدل نمو الصادرات الإجمالي بـ 49% في سنة 2022 مقارنة بـ 2016. كما نلاحظ أن مساهمة الصادرات غير النفطية ارتفع من 242 مليار ريال سنة 2016 إلى 435 مليار ريال سنة 2022، أي بمعدل نمو 37.6%، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات من البتروكيماويات (تمثل 45% من قيمة الصادرات غير النفطية)، أما حصة إجمالي الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات فهي في حدود 30%، وهي نسبة مقبولة تدل على توجه المملكة نحو تنويع اقتصادها.

4. آفاق التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030

سيتم في هذا الجزء عرض مختلف التوقعات والتطلعات الاقتصادية لبرنامج رؤية 2030، حيث سنركز على نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والواردات، إضافة إلى توقعات مؤشر شانون ويفر لقياس التنويع الاقتصادي.

1.4 الناتج المحلي الإجمالي المتوقع خلال الفترة (2020-2030)

حسب تقديرات الخبراء في إطار رؤية 2030، فمن المتوقع تحقيق نمو اقتصادي وزيادة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة المقبلة، حيث ستواصل مختلف القطاعات توسعها، كما ستنيز مساهمة قطاعات جديدة في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول 02: نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي والحصة القطاعية المتوقعة للفترة (2020-2030)

النشاط الاقتصادي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة (2030-2020)		النسبة المئوية لحصة الناتج المحلي الإجمالي	التغيرات في حصة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2030-2020)
	2030	2020		
الزراعة وصيد الأسماك	33	2.2	1.8	-0.4
النفط الخام والغاز الطبيعي	0.9	40.7	26.2	-14.6
خامات المعادن والتعدين الأخرى	8.7	0.4	0.6	0.1
تكرير البترول	2.2	3.8	2.8	-1.0
الصناعات التحويلية	8.2	9.0	11.6	2.6
الكهرباء والغاز والماء	3.6	1.3	1.1	-0.2
البناء والتشييد	9.2	4.3	6.1	1.8
التجارة والمطاعم والفنادق	11.8	8.9	16.0	7.1
المواصلات والاتصالات	11.5	5.9	10.4	4.4
المالية والتأمين والعقارات	9.1	9.0	12.7	.3
الخدمات الاجتماعية والشخصية	7.2	2.1	2.5	0.4
الخدمات الحكومية	1.4	12.3	8.3	-4.0

المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، *التنويع الاقتصادي في إطار رؤية 2030*، التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، ص 16 (تاريخ الاطلاع: 2024/08/16):

<https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030>

يظهر من خلال الجدول أنه من المتوقع زيادة نسبة مساهمة أغلب القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر التوسع الكبير الذي ستشهده هذه القطاعات، حيث سيتم التركيز على القطاعات الصغيرة في البداية ثم القطاعات الأكبر حجماً، مما يسمح بتوزيع متساوي للناتج المحلي، خاصة مجال التجارة بالتجزئة والجملة والفندقة والمطاعم، والذي سيعرف نمو بنسبة 11.8%، وذلك بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي المخفر والمستقطب للمشاريع الاستثمارية، كما سيصبح قطاعا الصناعات التحويلية والخدمات ركيزتين أساسيتين في النمو الاقتصادي المستدام، ومن المتوقع توسع الصناعات التحويلية بأكثر من 8% سنوياً، مما يزيد حصته النسبية إلى ما يقارب 12% من إجمالي النشاط الاقتصادي، كما أنه من المتوقع أن يصبح النمو المستمر في النفط والغاز الطبيعي أكثر اعتدالاً إلى حد ما، وهذا لا يعني تضاؤل أهمية النفط والغاز، لأن الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل صناعات المواد الكيميائية الوسيطة والمستحضرات الصيدلانية كلها تحتاج بشكل أساسي إلى النفط والغاز في عملية التصنيع.

وفي الشكل الموالي يمكن توضيح النسب المئوية لحصص القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

الشكل 02: مقارنة النسب المئوية لحصص القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي بين 2020 و 2030



المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية 2030، التغييرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام**، ص 16 (تاريخ الاطلاع: 2024/08/16):

<https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030>

يتضح من خلال الشكل أن نسبة مساهمة النفط والغاز في الناتج الداخلي الخام ستراجع بنسبة 15%، وهذا لا يعني تراجع أهميته كما أشرنا سابقاً، كما نلاحظ نمو كبير في قطاع الخدمات السياحية والتجارة بنسبة 9% وأيضاً الخدمات المالية والعقارات بنسبة 4%، ونمو الصناعات التحويلية بـ 3% والتعدين بنسبة 4%.

مما سبق نستنتج أن الهيكل المستقبلي للاقتصاد السعودي سيرتكز على ثلاث قطاعات أساسية هي:

- **قطاع النفط والغاز الطبيعي:** تعتبر الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الكيماويات المتخصصة ومنتجات المطاط والبلاستيك والمنتجات الصيدلانية الأساسية، هي القطاعات المرشحة والملائمة لإحراز التقدم التكنولوجي وإنشاء مراكز بحث.
- **إنتاج المعادن وتوليد الطاقة:** تعتبر هذه المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، حيث ستستحوذ على الطلب المحلي والطلب العالمي، وهي مرشحة لتحقيق نمو اقتصادي، وتتضمن هذه المنتجات المعادن المتقدمة والمركبات الآلية والصناعات التحويلية والمتعلقة بتخزين الطاقة ونقلها وتوزيعها، وحسب آراء الخبراء فإن الطاقة الشمسية ستتمتع بنسبة 45% سنوياً، أي ستزداد 40 مرة خلال الفترة 2020-2030، وطاقة الرياح ستتمتع بـ 33% سنوياً أي بزيادة 17 مرة خلال نفس الفترة.
- **قطاع الخدمات:** سيصبح هذا القطاع حسب تطلعات الخبراء كأكثر مساهم في النشاط الاقتصادي، ويشمل الخدمات المالية، التجارية، الاتصالات والخدمات العقارية. ومن المرجح أن يؤدي التنويع في الصناعات التحويلية إلى خلق الطلب على نوع جديد من الخدمات، مثل تخزين البيانات وإدارتها والرصد المتقدم لنقل وتوزيع الطاقة، وسيساهم هذا المجال من الخدمات في خلق فرص عمل جديدة وتطبيق تكنولوجيا عالية الجودة، كذلك اكتساب المعرفة الفنية بطرق نقل الكهرباء والحد من الأثر البيئي للطاقة.

2.4 النمو المتوقع للصادرات غير النفطية خلال الفترة (2020-2030)

يتوقع الخبراء الاقتصاديين تطور غير مسبوق في الصادرات غير نفطية نتيجة تسارع وتيرة الإنتاج في مختلف القطاعات، ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول الذي يوضح توزيع مكونات إنفاق الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي:

الجدول 03: توزيع مكونات إنفاق الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفترة (2020-2030)

التغيرات في حصة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2030-2020)	النسبة المئوية لحصة الناتج المحلي الإجمالي		نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفترة (2020-2030)	القطاع
	2030	2020		
6.0	40.6	34.6	7.2	استهلاك الأسر
-4.7	14.5	19.2	2.6	الاستهلاك الحكومي
31	26.9	23.8	6.8	الاستثمار
-7.1	40.6	47.7	3.8	الصادرات
-12.0	26.5	38.5	1.6	الصادرات النفطية
-2.7	22.6	25.3	4.3	الصادرات غير النفطية

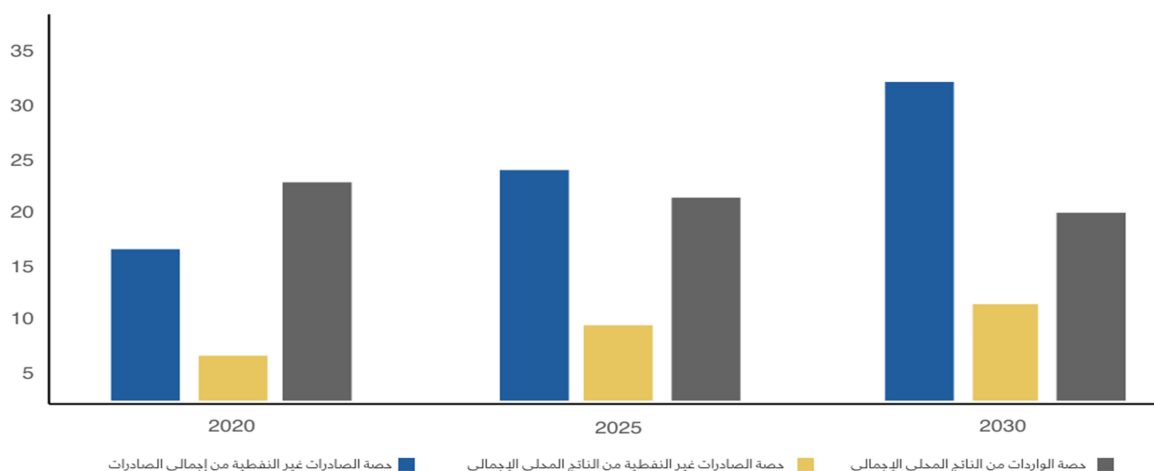
المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية 2030**، التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، ص 21 (تاريخ الاطلاع: 2024/08/28):

<https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030>

نتيجة لبروز قطاع التصنيع والخدمات نلاحظ من خلال الجدول تنامي الصادرات غير النفطية بنحو 10% سنويا في المتوسط، وهو ما يمثل أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحلول نهاية العقد، وتمثل الصادرات غير النفطية أكبر زيادة بعد استهلاك الأسر، حيث تستحوذ على ثلث إجمالي الصادرات في عام 2030، مقارنة بخمس الصادرات في عام 2020، كما ستشهد الصادرات النفطية نمواً أكثر اعتدالاً في الفترة المقبلة، وبالنسبة للفائض الضعيف في الصادرات فإن ذلك يشير إلى أن الاقتصاد سيصبح أكثر اكتفاء ذاتياً وأقل اعتماداً على الإيرادات النفطية.

وفي الشكل الموالي يمكن توضيح مختلف التطورات في حصص الصادرات غير النفطية والواردات:

الشكل 03: التطورات في حصص الصادرات غير النفطية والواردات للفترة (2030-2020)



المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية 2030**، التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، ص 23 (تاريخ الاطلاع: 2024/08/30):

<https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030>

من خلال الشكل يظهر أن الصادرات غير النفطية ستستحوذ على نسبة لا تقل عن 14% من الناتج الداخلي الإجمالي ونسبة 33% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة معتبرة. ومن المتوقع انخفاض حصة الواردات بالرغم من زيادة استهلاك الأسر، لكن يمكن ربط ذلك بزيادة الصنع المحلي خاصة فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية والتجهيزات، أما الواردات ستتألف بالأساس من واردات التكنولوجيا لأغراض الاستثمار.

3.4 قياس التنوع الاقتصادي للفترة (2020-2030) من خلال مؤشر شانون

قام كل من الباحثين "دفيد هافرلاند" و"عبد الإله درندري" بقياس التنوع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة ما بين 2020-2030 باستخدام مؤشر شانون، حيث تم استخدام عينة 50 قطاع، وفق مقياس 0-100، فكلما كان المؤشر قريب من 100 كان الاقتصاد أكثر تنوعاً. وفي الجدول التالي يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها:

الجدول 04: مؤشر التنوع الاقتصادي شانون في الاقتصاد السعودي

البيان	سنة 2020	سنة 2025	سنة 2030
مؤشر شانون للناتج المحلي الإجمالي	61.9	66.0	69.5

المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، *التنوع الاقتصادي في إطار رؤية 2030، التغييرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام*، ص 25 (تاريخ الاطلاع: 2024/08/30):

[/https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030](https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030)

يتضح من خلال الجدول أن مؤشر التنوع المستند إلى الناتج المحلي الإجمالي القطاعي يرتفع إلى ما يقرب 70 في غضون عقد من الزمن، مقارنة بمعدل 62 عام 2020. ويشير هذا إلى إحراز تقدم كبير نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة بمجرد تنفيذ الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

5. خاتمة:

- عاجلت هذه الدراسة السياسات المتبعة في المملكة العربية السعودية بهدف تنوع الاقتصاد في ظل مبادرة رؤية 2030، ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:
- يعتبر التنوع الاقتصادي عملية توسع في نطاق الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات قصد زيادة عدد مصادر الدخل لبلد ما، من خلال تحسين قدراته الإنتاجية في مختلف القطاعات.
- يهدف التنوع الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة والحد من المخاطر الاستثمارية، إضافة إلى زيادة حجم إجمالي الناتج الداخلي وتوفير مناصب شغل.
- يمكن قياس التنوع الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات، والتي من بينها: مؤشر هيرفندال - هيرشمان، مؤشر تنوع الصادرات لاونكتاد ومؤشر شانون للتنوع.

- طبقت المملكة العربية السعودية جملة من التدابير الاقتصادية بهدف تنوع اقتصادها في ظل مبادرة رؤية 2030، من بينها: برنامج تطوير القطاع المالي، برنامج الاستدامة المالية، برنامج الصناعة والخدمات اللوجستية، برنامج التخصيص وبرنامج الاستثمارات العامة.
- بمقارنة أهداف رؤية 2030 مع الإنجازات المتحصل عليها سنة 2022، وجدنا أن مؤشرات النتائج أعلى من الأهداف المسطرة، وهو ما يؤكد نجاح هذه المبادرة.
- تطور الناتج المحلي الإجمالي للمملكة السعودية بشكل ملحوظ، حيث وصل سنة 2023 إلى 4 مليار سعودي، كأول مرة في تاريخ السعودية، وارتفعت مساهمة المنتجات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة (2023) بنسبة 47%، كما شهدت الصادرات غير النفطية نمو بنسبة 37.6% خلال الفترة 2016-2022.
- من المتوقع أن يركز الهيكل الاقتصادي المستقبلي للسعودية على ثلاث قطاعات، وهي: قطاع الخدمات، قطاع المعادن وتوليد الطاقة وقطاع النفط والغاز الطبيعي.
- من خلال قياس التنوع الاقتصادي في المملكة وفق مؤشر شانون للفترة 2020-2030، اتضح أن المؤشر ارتفع إلى ما يقرب 70 في غضون عقد من الزمن، مقارنة بمعدل 62 عام 2020، وهذا ما يدل على تنوع الاقتصاد السعودي مستقبلاً وتمكنه من تحقيق الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة 2030.
- في ضوء ما تم تناوله في موضوع الدراسة، تظهر الحاجة إلى تبني مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بما يتماشى مع أهداف الرؤية 2030، وفيما يلي يمكن عرض أهم هذه التوصيات:
- **تعزيز الابتكار في القطاعات غير النفطية:** من الضروري أن تواصل المملكة العربية السعودية استثمارها في البحث العلمي والابتكار لدعم القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية.
- **التركيز على تطوير رأس المال البشري:** يجب على السلطات أن تعطي الأهمية القصوى للتدريب المستمر للعاملية المحلية في المجالات التقنية والمهنية التي تلبي احتياجات المستقبل، بما في ذلك التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.
- **تعزيز دور القطاع الخاص:** من المهم أن تستمر الحكومة في تحفيز القطاع الخاص ودعمه من خلال تقديم الحوافز الاستثمارية وتسهيل الإجراءات التنظيمية، وتطوير بيئة أعمال تنافسية سيعزز من قدرة القطاع الخاص على التوسع والاستثمار في قطاعات متنوعة بعيداً عن النفط.
- **دعم التنوع الاقتصادي في جميع المناطق:** يجب أن يكون هناك تخطيط استراتيجي لتوزيع الفرص الاقتصادية بشكل عادل في مختلف مناطق المملكة، فإن خلق فرص استثمارية في المناطق الأقل نمواً سيساهم في تقليل التفاوتات الاقتصادية بين المناطق.
- **تحفيز السياحة وتنمية القطاعات الثقافية:** تعزيز السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية من خلال تطوير البنية التحتية السياحية، والتسويق للمناطق الثقافية والدينية والسياحية الفريدة في المملكة، إضافة إلى دعم الصناعات الثقافية والفنية لتعزيز التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

6. قائمة المراجع:

1. Anyaehie, M. C., & Chukwudi Areji, A, *Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria. Open Journal in Political Science*, 2015.
2. Abdulelah Darandary, David Haverlant, *Economic Diversification Under Saudi Vision 2030: Sectoral Changes Aiming At Sustainable Growth*, King Abdullah petroleum studies and research center, March 2021.
3. Abdelkrim A. Guendouz, Saidi M. Oussaf, *The Economic Diversification in Saudi Arabia under the Strategic Vision 2030*, Academy of Accounting and financial studies journal, Volume 24, Issue 5, 2020.
4. Bobbitt, z.,. *statology*. Retrieved from: <https://www.statology.org/shannon-diversity-index/>
5. Kobibi, H., & bouziane, L, *The contribution of creative industries to economic diversification a case study from Algeria. ResMilitaris*, 2, 2023.
6. Rahmen, A. M. *Economic diversification in the Kingdom of Saudi Arabia*. Retrieved from ResearchGate : [https://www.researchgate.net/publication/338991192 Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia?](https://www.researchgate.net/publication/338991192_Economic_Diversification_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia?)
7. خالد هاشم عبد الحميد، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1.
8. الهيئة العامة للإحصاء. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية. Retrieved from <https://stats.gov.sa> | الهيئة العامة للإحصاء (stats.gov.sa)
9. بللعماء، أ، التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر 2020.
10. رؤية 2030، إنجازات رؤية المملكة 2030. (2016-2020). Retrieved from <https://www.vision2030.gov.sa/ar/>
11. ضيف، أ وعوز، أ، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر.
12. فرج، م، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2016، مجلة جامعة التنمية البشرية، 2018.
13. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، *التنوع الاقتصادي في إطار رؤية 2030، التغييرات القطاعية الرامية الى تحقيق النمو المستدام*. <https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/economic-diversification-under-saudi-vision-2030>
14. مسعودي. م، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد العالمي. مجلة إدارة الأعمال. المجلد 07، العدد 02، الجزائر.
15. هاجر، س، ومراد، ش. التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 09، العدد 01.